

## اسبانيا تخدع نفسها

ديزموند لاكمان

مركز اميريكان انتربرايز

28 يوليو 2010

## Spain Is Caught Up in Self-Delusion

By Desmond Lachman

American Enterprise Institute (AEI)

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

- باحث في مركز أميركان انتربرايز (AEI).
- أستاذ مشارك، جامعة جورج تاون.
- أستاذ مشارك، جامعة جونز هوبكينز. (سابقا)
- كبير باحثين في مركز سالومون سميث بارني (1996-2003).
- نائب مدير قسم التنمية السياسية والمراجعة في صندوق النقد الدولي (1994-1996). واستمر عمله في صندوق النقد الدولي 11 عاما.
- دكتوراه في الاقتصاد، جامعة كامبريدج.



ديزموند لاكمان

إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه دول رابطة اليورو تتمثل في أنها تعاني أزمة واسعة النطاق من نمط (أزمات السوق)، ولكن صناع القرار هناك غافلون عن هذه الحقيقة. وهذه الملاحظة الجديدة، وبحسب أحد خبراء الأسواق الناشئة في صندوق النقد الدولي، ربما لا تجد البرهان على نحو أنصع مما تقدمه اسبانيا، حيث أدى التوقف المفاجئ الفعلي في حركة الديون المقدمة من المصارف الأجنبية إلى إجبار البلاد على أن تعتمد اعتمادا كبيرا على الاقتراض من المصرف المركزي الأوروبي لتجنب الغرق في الأزمة المالية.

في أوساط المضاربين في بورصة وول ستريت هنالك نكتة متداولة تقول: «ما هو أطول الأثهار في الأسواق الناشئة؟» والجواب هو: «الإنكار»<sup>1</sup>. فعلى نحو شديد الشبه بما فعلته اليونان أوائل العام 2010، يبدو أن السلطات الاسبانية خدعت نفسها عبر التصديق بأن الاقتصاد الاسباني يتجه إلى التعافي وأن اسبانيا قادرة على شق طريقها دون الحاجة إلى دفع ديونها من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي.

(1) جوهر النكتة يكمن في التشابه ما بين لفظتي (النيل: The Nile) و(الإنكار: Denial). (المترجم)

## اسبانيا تخدع نفسها

وهذا الإنكار يشكل بالإضافة إلى ذلك دليلاً مقنعاً في ما يخص أداء المصارف الإسبانية؛ فالسلطات الإسبانية لا تكف عن الادعاء بمتانة نظامها المصرفي وتعتمد التروي المعيب في قبض الرهون في سبيل إخفاء عيوب المنظومة المالية. ومما يؤسف له أن هذا المسعى يبدو أنه يتلقى دعماً وتشجيعاً من النتائج التي صدرت مؤخراً عن اختبار التحمل الذي خضعت له مصارف رابطة اليورو؛ فمن خلال الاقتصار على نفي صفة المتانة عن خمسة مصارف إسبانية صغيرة نسبياً تعمل في مجال الرهن والادخار، أعطت نتائج الاختبار صورة افتراضية ناصعة لأداء المنظومة المصرفية الإسبانية. وذلك على الرغم من الانفتاح المفرط لهذه المنظومة على قطاع البناء الذي يعاني من مصاعب جمة.

إذن، فليس هنالك من مانع يقف دون اختيال المسؤولين الإسبان بمدى مهارتهم في إدارة التمويل العام للبلاد قبل الكساد الكبير في العامين (2008-2009). وهم يشيرون إلى الفائض الضئيل في الميزانية الذي حققته إسبانيا قبل الأزمة بالإضافة إلى ما تتمتع به من معدل منخفض نسبياً للدين العام مقابل إجمالي الناتج الوطني. كذلك فإنهم يتباهون بحقيقة مفادها أن إسبانيا عاشت فقاعة إسكان هائلة خلال العقد الفائت، مما أدى إلى رفع أسعار المنازل إلى ثلاثة أضعاف وزادت حصة قطاع البناء من إجمالي الاقتصاد إلى نسبة متفاوتة وصلت إلى (18%). كما إنهم يفضلون تجنب الحديث في كيفية خسارة إسبانيا حوالي (20%) من تنافسها مع العالم<sup>1</sup>. وهذه الخسارة أسهمت في تحليق العجز الرصيد المالي الإسباني العالمي وزيادة إجمالي الدين الخارجي إلى حوالي (135%) من إجمالي الناتج الوطني.

ومنذ سبتمبر 2008، والذي شهد انفجار فقاعة الإسكان الإسبانية مع بداية الكساد في اليونان، انكشفت نقاط ضعف الاقتصاد الإسباني؛ فمع انخفاض الضرائب المتعلقة بأرباح قطاع الإسكان تآرجح وضع الميزانية الإسبانية بشكل دراماتيكي من الفائض الضئيل

(1) بناء على أرقام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بأسعار الصرف الحقيقية الفعلية على أساس التكلفة المتغيرة لوحد العمل.

## اسبانيا تخدع نفسها

إلى عجز بلغ (11.5%) من إجمالي الناتج الوطني في العام 2009. وفي الوقت نفسه حلقت البطالة من أقل من (10%) قبل الأزمة إلى أكثر من (20%) حالياً. وكان من أهم أسباب هذه الزيادة ما تتصف به سوق العمل من تيبس بنيوي.

والأكثر إثارة للفرع يتمثل في أن الصدمة الأولى التي تلقاها سوق الإسكان لفتت نظر السوق إلى حقيقة شدة الارتباط بين المصارف الاسبانية عموماً، وصناديق (الكاخا) خصوصاً، بقطاع الإسكان المتهاوي. ويقدر بأن رهون البناء التي قدمتها منظومة المصارف الاسبانية ذات قيمة تصل إلى (45%) من إجمالي الناتج الوطني؛ وهذا الارتباط الشديد أدى إلى فزع المصارف الأجنبية وتوقفها فعلياً عن إقراض المصارف والشركات الاسبانية، مما أجبر المصرف المركزي الأوروبي إلى إعادة خصم حوالي (125 مليار يورو=162 مليار دولار) من ديون المصارف الاسبانية للحيلولة دون وقوع أزمة تمويل كبرى في اسبانيا.

إن اسبانيا تجد نفسها اليوم في المأزق المفهومى نفسه الذي واجهته اليونان؛ فهي مجبرة على إجراء اقتطاعات كبيرة من الميزانية لتخفيض العجز إلى مستوى أكثر استدامة دون الاستفادة من انخفاض سعر العملة في تعزيز التصدير وذلك كي تتحمل الصدمة الاقتصادية الناشئة عن الاقتصاد في النفقات. وعلى نحو مشابه، فإن اسبانيا مجبرة على السير في الطريق المؤلم للقضاء على تضخم الأسعار لاستعادة موقعها التنافسي بين دول العالم حتى وإن أدى هذا الطريق إلى تفاقم مشكلات العجز لدى القطاعين العام والخاص.

ومن التحديات المعقدة أمام السياسات الاسبانية حقيقة مفادها أن اسبانيا سيتعين عليها أن تجري عملية «شد أحزمة» جادة للميزانية في وقت وصلت فيه البطالة إلى نسبة (20%). كما لا تزال الضربة التي تلقاها قطاع الإسكان المحلي تحتاج إلى وقت طويل قبل أن تتلاشى، فبعد أن ارتفعت أسعار المنازل إلى ثلاثة أمثالها، لم تنخفض سوى (15%) حتى وقتنا هذا.

## اسبانيا تخذع نفسها

إن التحدث بجدية حول الوضع الحالي للأسواق هو الأمر المناسب الذي يمكن للسلطات الاسبانية أن تفعله. وذلك لأنها لا تقع في فخ تصديق ما تصدره من تصريحات؛ وكان ليكون ذا أثر بناء أهم بكثير لو اعترف صناع القرار الاسبان بالتحديات السياسية الهائلة التي تنتظرهم. وذهبوا سريعا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي الذي يحتاجونه. كما سيكون من الأمور النافعة لهم أن يقوموا بإجراءات جادة لإعادة رسملة مدخراتهم ورهونهم المصرفية.

وكما تعلمت السلطات الاسبانية بشكل مؤلم في وقت مبكر من هذا العام. فمن الأفضل التقدم في مسار السياسات عوضا عن انتظار الأسواق وذلك لإجبار البلاد على الاقتراب من صندوق النقد الدولي في خضم الأزمة المالية التي تهب بكامل قوتها.